



صناديق الاستثمار



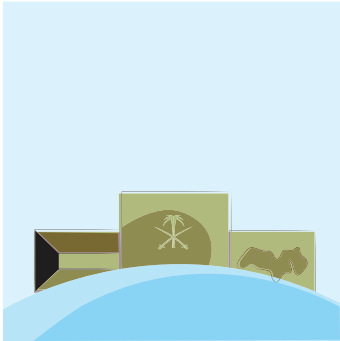
نظرة تاريخية إلى صناديق الاستثمار

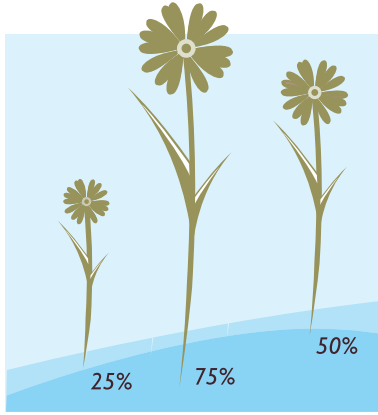
تعود فكرة إنشاء صناديق الاستثمار إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا وتحديداً هولندا في العام 1822م، تلتها إنجلترا في عام 1870م. مرّت صناديق الاستثمار بالعديد من التطورات والتغيّرات التي طرأت على عالم الاقتصاد والمال حتى وصلت إلى شكل يقارب ما هي عليه الآن. وقد تبلورت فكرة صناديق الاستثمار بالمفاهيم القائمة حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924م حينما أنشئ أول صندوق في بوسطن باسم Massachusetts Investment Trust على يد أساتذة جامعة هارفارد الأمريكية. واستمرت هذه الصناديق بعدها في التوسع والتنوع داخل الولايات المتحدة وخارجها، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصلت في عام 1966م إلى نحو 550 صندوقاً استثمارياً، بلغ صافي أصولها نحو 50 مليار دولار أمريكي.

استمرّت صناديق الاستثمار في التزايد السريع حتى وصل عددها الإجمالي في منتصف 2005م إلى نحو 56 ألف صندوق استثماري على مستوى العالم، وفاق صافي أصولها الاستثمارية 16.4 تريليون دولار أمريكي.

وعلى الصعيد العربي، كانت المملكة العربية السعودية الأسبق إلى خوض هذه التجربة، حين أنشأ البنك الأهلي التجاري أول صندوق استثماري باسم صندوق الأهلي للدولار قصير الأجل في ديسمبر 1979م، في حين صدرت قواعد تنظيم صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية بعد هذا التاريخ بنحو 14 عاماً، أي في بداية عام 1993م. واستمرّت البنوك السعودية نتيجة لنجاح هذه التجربة في إصدار العديد من الصناديق الاستثمارية المتنوعة.

ويُمكن الاطلاع على قائمة بالصناديق الاستثمارية المتاحة من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) (www.tadawul.com.sa).

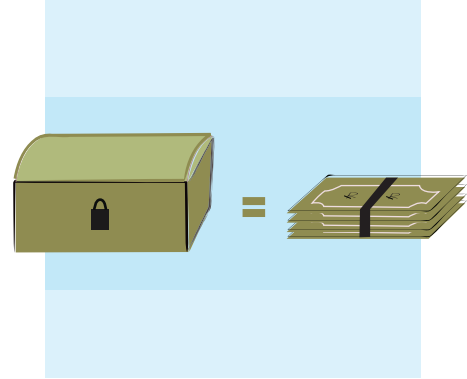




الاستثماري على مجموعة من الأوراق المالية تُختار وفقاً لأسس ومعايير محددة تحقق أهداف الصندوق الاستثمارية، علاوة على تحقيق فائدة التنوع للمستثمر بالصندوق التي تؤدي إلى خفض مستوى المخاطر الإجمالية للاستثمار.

وتتجنب استثمارات الصناديق القيود التي تقع عادةً على استثمارات الأفراد، فيتحقق لها مزيد من القدرة على التنوع، وانخفاض في تكاليف بيع وشراء الأسهم. وتتكون أرباح الصناديق الاستثمارية عادةً من الأرباح الرأسمالية، أي الأرباح الناتجة عن تحسن أو تغير أسعار الأوراق المالية المستثمر بها إضافة إلى أرباح التوزيعات، إن وجدت، للأوراق المالية. وقد يتعرض الصندوق للخسارة وذلك في حالة انخفاض قيمة الأوراق المالية المكونة لأصول الصندوق.

أما باقي الدول العربية، فقد خاضت التجربة نفسها بنسب متفاوتة من النجاح والإقبال، واتسمت أغلب تلك التجارب بصدور الصناديق الاستثمارية قبل صدور التشريعات المنظمة لها. وجاءت الكويت ثاني دولة عربية بعد السعودية في خوض تجربة الصناديق الاستثمارية، إذ بدأت تجربتها في عام 1985م، وتبعتها بعض الدول العربية بعد نحو عقد من الزمن وهي: مصر والبحرين وعمان في عام 1994م، ثم المغرب في عام 1995م، ثم لبنان في عام 1996م، وأخيراً الأردن في عام 1997م.



تعريف صناديق الاستثمار

تُعرّف صناديق الاستثمار بأنها أوعية استثمارية تقوم بجمع رؤوس أموال مجموعة من المستثمرين وتديرها وفقاً لإستراتيجية وأهداف استثمارية محددة يضعها مدير الصندوق لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن للمستثمر الفرد تحقيقها بشكل منفرد في ظلّ محدودية موارده المتاحة. ووفقاً لهذا التعريف يشتمل الصندوق

بتكلفة أقل نسبياً من الاستثمار والتنويع المباشر، مما يعطيه فرصة أكبر لتقليل مخاطر الاستثمار نتيجة لتنوع الأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق. وتتيح صناديق الاستثمار للمستثمرين إمكانية تنويع وتوزيع الاستثمارات بطريقة منهجية عبر نطاق أوسع من الأصول والمناطق الجغرافية والصناعات للتقليل من مخاطر تركّز الأصول والاستفادة من تباين عوائدها.

وتنقسم صناديق الاستثمار عادة إلى نوعين هما:

عند تأسيس أي صندوق يحدد مدير الصندوق هيكله رأس مال الصندوق، أي المبالغ التي سيقوم الصندوق بجمعها واستثمارها. الصناديق ذات النهاية المفتوحة هي صناديق استثمارية مرنة من حيث رأس المال المستثمر فقد يزيد أو ينخفض متأثراً بعدد الوحدات المُصدرة التي تمثل نسبة مساهمة المستثمرين في الصندوق ويمكن استعادة المستثمر لقيمة استثماره فيها متى ما أراد، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في الأسواق المالية ومنها المملكة. أما الصناديق ذات النهاية المغلقة، فتتسم بثبات رأس المال المستثمر، فعدد وحداتها ثابت ولا يتغير وطريقة التخارج من الصندوق لا تكون عن طريق استرداد الوحدات بل عن طريق بيع الوحدات لمستثمر آخر، أو بانتهاء مدة الصندوق.

ومع تسارع وتيرة ظهور الابتكارات المالية في نهاية الثمانينيات وتحديداً في عام 1989م، ظهرت لأول مرة صناديق المؤشرات المتداولة (ETF) التي تجمع بين مرونة الصناديق مفتوحة النهاية من حيث رأس المال والسيولة العالية التي تتسم بها الصناديق ذات النهاية المغلقة. وظهرت هذه الصناديق من خلال الأسواق



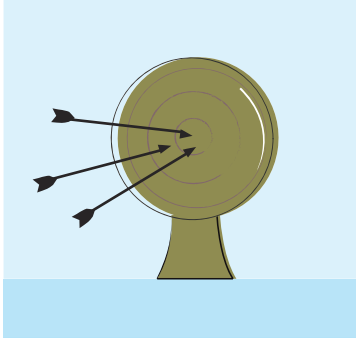
مزايا صناديق الاستثمار

1. الإدارة المتخصصة: إنّ الميزة الأساسية للاستثمار في الصندوق هي الاستفادة من خبرة ومعرفة مدير الصندوق في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية. ويستوجب الاستثمار المباشر في الأوراق المالية التحليل والدراسة والإلمام بمُحدّثات الربح والخسارة والمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية، ولا تتوافر هذه المهارات إلا لدى شريحة محدودة من المستثمرين. لذا تَمَنَحُ صناديق الاستثمار المُستثمرين غير الملمين بمهارات التحليل المالي فرصة الاستفادة من معرفة ومهنية المختصين بالاستثمار في إدارة الأوراق المالية، وتتسم طبيعة عمل مديري الاستثمار بتفرّغهم التام لمتابعة تطورات السوق والاقتصاد لحظة بلحظة وبراعتهم في فهم المعطيات واستنتاج العواقب.

2. تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر: الاستثمار في الصناديق يتيح للمستثمر الضرد إمكانية تنويع استثماراته

• التكلفة

يتميز الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة بشكل أساسي بقلّة حجم التكاليف وذلك لأنّ الرسوم الإدارية منخفضة، والسبب هو أسلوب الاستثمار الذي يُعد استثماراً غير نشيط لا يستدعي اتخاذ قرارات في اختيار الأسهم، وإنما يتبع الصندوق مؤشراً معيناً. إضافة إلى ذلك يتحمل المستثمر تكاليف تداول وحدات هذه الصناديق وهي عمولات البيع والشراء مقارنة برسوم الاشتراك والاسترداد، إن وجدت، للصناديق الأخرى. كذلك يلتزم المُصدر لهذه الصناديق المصاريف المفصح عنها في مذكرة الشروط والأحكام. ولتسهيل تداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة يعين مدير الصندوق صانع سوق للصندوق. وصانع السوق هو جهة مرخصة من هيئة السوق المالية وظيفته توفير السيولة



في سوق صناديق المؤشرات المتداولة بحيث تتوفر أوامر مستمرة للبيع والشراء، فيستطيع المستثمر في أيّ وقت بيع الوحدات أو شراءها.

الكندية ثم تبعتها الأسواق الأمريكية في عام 1993م، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه الصناديق تنمو بوتيرة سريعة.

مزايا صناديق المؤشرات المتداولة: • الشفافية

لمّا كانت صناديق المؤشرات المتداولة تتبع مؤشرات سوقية فإنّ من السهل التعرف على استثمارات هذه الصناديق من حيث المحتوى ونسب الاستثمارات، ويلتزم مصدر هذه الصناديق نشر معلومات الإفصاح كاملة عن صناديقهم والمؤشرات التي تتبعها. كذلك تمتاز هذه الصناديق بالتقييم المستمر من مدير الصندوق خلال فترات التداول لقيمة الوحدة أو ما يُعرف بالقيمة الإرشادية لصافي أصول الوحدة (iNAV)، إضافة إلى تقييم نهاية اليوم أو ما يعرف بصافي قيمة الأصول (NAV).

• المرونة

نظراً إلى إدراجها في السوق، تتميز وحدات صناديق المؤشرات المتداولة بسهولة التعامل معها إذ يستطيع المستثمر شراء الوحدات أو بيعها مباشرة عن طريق السوق وبشكل فوري وبنفس طريقة شراء الأسهم. كذلك بوسع المستثمر الشراء بأيّ من صناديق المؤشرات المتداولة بغض النظر عن المصدر بعكس الصناديق المشتركة التي يتطلب الاستثمار فيها التعامل من خلال مدير الصندوق مباشرة. وعلاوة على ذلك لا يوجد حد أدنى للاشتراك في صناديق المؤشرات المتداولة.

أهداف صناديق الاستثمار

تضع صناديق الاستثمار جملةً من الأهداف التي تُلبى مُتطلبات المستثمرين، وتتناسب مع مستويات المخاطر المقبولة لديهم. وبناءً على الأهداف المحددة للصندوق يتبع مدير الصندوق سياسة وإستراتيجية استثمارية معينة ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف، لذا تختلف الأوراق المالية التي تُشكل أصول هذه الصناديق باختلاف أهدافها. فعلى سبيل المثال، عندما يكون تحقيق دخل ثابت هو الهدف من الصندوق الاستثمار يضع مدير الصندوق السياسات والاستراتيجيات الاستثمارية التي من شأنها تحديد الأوراق المالية التي ستشكل أصول الصندوق لتحقيق هذه الأهداف. وبناءً على ذلك، يُمكن بشكل عام تصنيف أهداف الصناديق الاستثمارية على النحو التالي:

1. الاستثمار للمحافظة على رأس المال.
2. الاستثمار لتحقيق دخل.
3. الاستثمار لتحقيق دخل ونمو.
4. الاستثمار لتحقيق النمو.
5. الاستثمار لتحقيق النمو العالي.

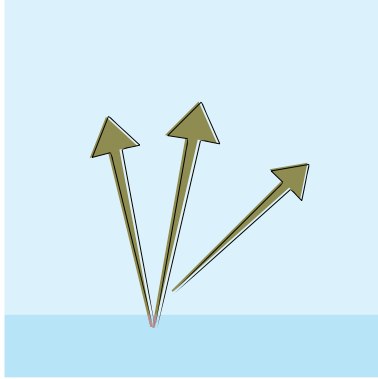
تصنيف صناديق الاستثمار:

قد تصنف صناديق الاستثمار بحسب مجالات الاستثمار التي تتبعها لتحقيق أهدافها، وذلك على النحو التالي:

1. **صناديق سوق النقد:** هي صناديق تستثمر في سوق النقد، وتُتسم بسيولتها العالية، وقصر آجالها الاستثمارية، وانخفاض درجة مخاطرها مقارنةً بأنواع الصناديق الأخرى، ويترتب على ذلك انخفاض عوائدها

نسبياً. وعلى الرغم من تصنيف صناديق سوق النقد بشكل عام منخفضة المخاطر، لا تُعدّ هذه الصناديق خاليةً من المخاطر؛ وذلك أنّ المبلغ المستثمر قد ينخفض أو يتذبذب بشكل كبير بسبب عدة عوامل.

2. **صناديق أدوات الدين ذات الدخل الثابت:** هي صناديق



تستثمر في أدوات الدين مثل الصكوك والسندات وغيرها التي تُصدرها الشركات و الجهات الحكومية وشبه الحكومية، أو أيّ جهة أخرى يحقّ لها إصدار أيّ نوع من أدوات الدين. وتتأثر أسعار أدوات الدين من صكوك وسندات بعوامل خطر متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: معدل الفائدة، وتصنيف السند من شركات التصنيف، ومخاطر توقف الدفعات الدورية.

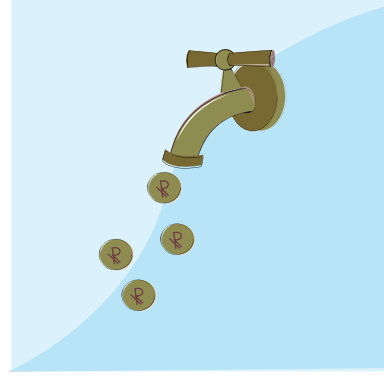
3. **صناديق الأسهم:** هي صناديق تستثمر بصفة رئيسة في أسهم الشركات سواءً أكانت محلية أم دولية أم إقليمية. ويندرج ضمن صناديق الأسهم العديد من الأنواع بحسب أهداف الصندوق وفقاً لما يلي:

4. **الصناديق المتوازنة:** هي صناديق استثمارية تجمع في أصولها بين الأسهم والسندات، وتخصص جزءاً من استثماراتها للأدوات المالية قصيرة الأجل.

أساليب إدارة الصناديق

تطورت صناعة الصناديق الاستثمارية حتى صار يديرها مديرون مُحترفون لديهم مهارات خاصة في اختيار الوسائل الاستثمارية الملائمة التي يتوقعون لها أداءً متميزاً. وقد نشأ في هذه الصناعة أسلوبان لإدارة هذه الصناديق؛ أحدهما يُعرَف بأسلوب «الإدارة غير النشيطة أو السلبية» ويُعرَف الآخر بأسلوب «الإدارة النشيطة أو الإيجابية»، ويمكن التفرقة بين الأسلوبين بما يلي:

1. **أسلوب الإدارة غير النشيطة:** توزع وفقه المبالغ المالية المُستثمرة في الصناديق على عددٍ كبير من أسهم قطاع واحد أو تتوسع لتشمل أسهم جميع قطاعات السوق



3-1 **صناديق الدخل:** تسعى إلى الحصول على دخل عن طريق الاستثمار بصورة أساسية في أسهم الشركات التي لها سجل متميز من عائدات التوزيعات.

3-2 **صناديق أسهم النمو:** تبحث عن تنمية رأس مالها عن طريق الاستثمار في الشركات المتوقع أن ترتفع قيمتها السوقية بحيث يعتمد الصندوق في أدائه اعتماداً رئيساً على تحقق الأرباح الرأس مالية، ولا يُعدّ دخل التوزيعات عاملاً مهماً. 3-3 **صناديق أسهم والنمو والدخل:** تسعى إلى تحقيق

الربح عن طريق الجمع بين تنمية رأس المال وتحقيق دخل. 3-4 **صناديق الأسهم الدولية:** تسعى إلى الاستثمار في أسهم الشركات غير المحلية، وحصر عملها في أسهم سوق دولة واحدة أو أكثر.

3-5 **صناديق الأسهم العالمية:** تستثمر أموالها في أسهم أسواق دول عدة من مختلف أرجاء العالم.

3-6 **صناديق القطاعات:** تستثمر في أسهم قطاع معين كالتعدين أو الزراعة أو البتر وكيماويات أو العقار أو غيرها من الصناعات المحددة.

قياس أداء صناديق الاستثمار

يُعدّ معيار صافي قيمة الأصول الأساس الذي يُبنى عليه تقويم أداء الصندوق الاستثماري. ويتكون صافي قيمة الأصول من إجمالي الأصول مخصوماً منه إجمالي الخصوم للصندوق، وبشكل أكثر تفصيلاً: هو القيمة السوقية لجميع الأوراق المالية المملوكة مضافاً إليها أيّ مستحقات للصندوق قيد التحصيل وأيّ مبالغ نقدية أخرى بعد خصم أيّ التزامات على الصندوق. ويُحسب سعر الوحدة بقسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوحدات المصدرة.

صافي قيمة الأصول = القيمة السوقية للأوراق
المالية + مستحقات للصندوق قيد التحصيل + النقد
- مصروفات أو التزامات على الصندوق

سعر الوحدة = صافي قيمة الأصول / عدد الوحدات
المصدرة

يُقاس عائد الاستثمار في الصندوق باستخدام المقارنة بين سعر الوحدة للصندوق الاستثماري في بداية ونهاية مدة الاستثمار على النحو التالي:

$$\frac{\text{قيمة وحدة الصندوق في نهاية مدة الاستثمار} - \text{قيمة وحدة الصندوق في بداية مدة الاستثمار}}{\text{قيمة وحدة الصندوق في بداية مدة الاستثمار}} \times 100$$

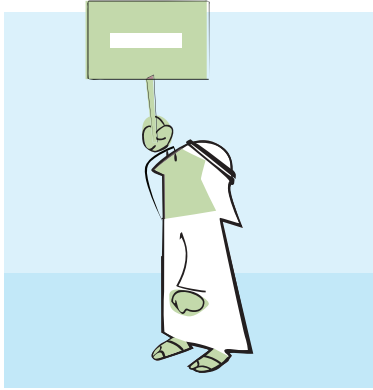
فإذا اشترى مستثمرٌ عدداً من الوحدات في صندوق (س)

وذلك محاكاةً لحركة مؤشر ذلك القطاع أو مؤشر السوق الكلي أو أيّ مؤشر آخر مبتكر، كالاستثمار مثلاً في أسهم مؤشر الصناعة، مما يعني قيام مدير الصندوق بالاستثمار في كل أسهم الشركات الصناعية بحيث تكون نسب الأسهم في محفظة الصندوق مطابقة إلى حد ما لنسب الأسهم في المؤشر. وتُعد الصناديق الخاصة بالمؤشرات أمثلة على استراتيجيات الإدارة السلبية للصناديق، التي لا يحاول فيها مدير الصندوق أن يتجاوز أداء الصندوق أداء المؤشر المعني. ولهذا السبب، يتميز هذا الأسلوب من الإدارة بشكل عام بانخفاض تكاليف الرسوم الإدارية التي يقطعها مدير الصندوق مقابل اتعابه.

2. أسلوب الإدارة النشيطة أو الإيجابية: يقوم على أساس توظيف مهارات مدير الصندوق في التأثير الإيجابي في أداء صندوقه لتحقيق عوائد تفوق العوائد المتحققة من الاستثمار في مؤشرات السوق. ويحاول مدير الصندوق التنبؤ باتجاهات الأسواق وتغيير نسب تملكهم وفقاً لذلك. لذا يغيّر مدير الصندوق وسائلهم الاستثمارية داخل الصندوق تغييراً متواصلاً مما يحتم إعادة تشكيل الأسهم أو القطاعات أو تغيير نسب التملك فيها، وذلك بحسب استقرائهم لمستقبل المناخ الاستثماري في السوق الذي يعمل فيه الصندوق، وهذا ما يفسر الارتفاع النسبي لتكاليف الإدارة في الصناديق التي تتبع هذا الأسلوب.

استقطاب الأشخاص الأكثر خبرة ومهنية في معرفة هذه العوامل والإحاطة بها.

وبعد حساب عائد الاستثمار إلى الصندوق يمكن تقويم هذا العائد من جوانب مختلفة، فقد يكون بشكل مطلق أي تقويم العائد الذي حققه الصندوق في فترة معينة دون المقارنة بعوائد الأدوات المالية الأخرى أو المؤشر العام أو مؤشر القطاعات، إضافة إلى تقويم العائد بشكل نسبي من خلال المقارنة، أو تقويم العائد بعد أخذ مستوى المخاطر الكامنة في الاعتبار.



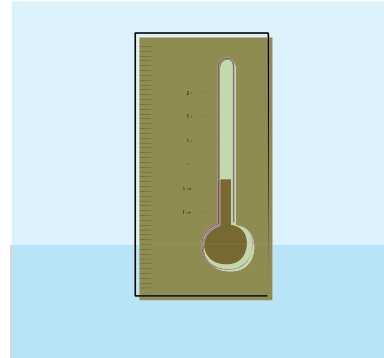
كيف تختار بين الصناديق الاستثمارية المطروحة

لاختيار الصندوق الاستثماري المناسب يجب على المستثمر مراجعة المعايير الكمية التي تتعلق بأرباح الصندوق وأدائه ومخاطره إضافة إلى مقاييس العائد على المخاطر. علاوة على ذلك يتعين مراجعة المعايير النوعية لما لها من أهمية في تحقيق أفضل المعايير

بقيمة 500 ريالاً للوحدة في بداية مدة الاستثمار، وباع هذه الوحدات بقيمة 580 ريالاً للوحدة في نهاية المدة، يكون عائد الاستثمار للفترة الاستثمارية في الصندوق:

$$16\% = 100 \times \frac{500 - 580}{500}$$

وكلما زادت قيمة الوحدة للصندوق الاستثماري زاد عائد الاستثمار في هذا الصندوق. ويتأثر أداء الصناديق الاستثمارية مثل غيرها من الأدوات الاستثمارية بعوامل مختلفة تبعاً لتأثر الأوراق المالية المدرجة فيها، مما ينعكس على أداء الصندوق إجمالاً وقيمة وحداته. ويجتهد المديرون والعاملون في هذه الصناديق لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة، وأفضل أداء من خلال محاولة التعرف على هذه العوامل، وتوظيف مهنتهم وقدراتهم في تطويعها لتحسين أداء هذه الصناديق. ويتباين أداء الصناديق تبعاً لمقدرة المديرين على التعرف على هذه العوامل، ولذا تتنافس الصناديق الاستثمارية في



الكمية. ومن أهم المعايير النوعية على سبيل المثال لا الحصر: الفريق الإداري، والإستراتيجية الاستثمارية، وحجم الصندوق، وأعضاء مجلس إدارة الصندوق.



طريقة شراء أو بيع وحدات صناديق الاستثمار

الصناديق الاستثمارية التقليدية: لا تختلف صناديق الاستثمار كثيراً عن غيرها من الأدوات الاستثمارية في طريقة بيع و شراء وحداتها، إذ يبدأ المُستثمر أولاً بتحديد أهدافه الاستثمارية، ثم يختار صندوقاً استثمارياً يتناسب مع أهدافه، ثم يفتح المُستثمر حساباً استثمارياً لدى الشركة المالية المصدرة لهذا الصندوق، ويملأ النماذج المتعلقة بالاشتراك بما في ذلك تحديد عدد الوحدات المطلوبة للشراء أو البيع. وعند الرغبة في الاشتراك في الصناديق الاستثمارية، يُنصح بمراجعة الجوانب التالية:

- لكل صندوق استثماري أيام محددة للتقويم، وكذلك للدخول أو التخارج منه.

- يكون شراء الوحدة في الصندوق بناءً على سعر الوحدة التالي مباشرة لتقديم طلب الشراء.
- هناك رسوم اشتراك في الصندوق، تختلف من صندوق لآخر، وربما تتباين أيضاً بحسب المبالغ المُستثمرة.
- هناك حدود دنيا للاشتراك أو السحب أو الإضافة تختلف من صندوق لآخر.
- مدة السداد عند السحب تختلف بين الصناديق.

صناديق المؤشرات المتداولة: تخضع صناديق المؤشرات

المتداولة لنفس قواعد التداول الخاصة بسوق الأسهم فيما يخص فترات التداول وأنواع الأوامر. ويتم شراء الوحدات وبيعها عن طريق عروض البيع والشراء خلال فترات التداول، أما الحد الأدنى لشراء الوحدات عن طريق السوق المالية فهو وحدة واحدة. ولا تخضع الصناديق الاستثمارية المتداولة لحدود تملك معينة كما في الأسهم. ويتحمل المشتري عمولة بيع وشراء الوحدات في سوق صناديق المؤشرات المتداولة.

قراءة مذكرة شروط وأحكام الصندوق

يلتزم مدير الصندوق توفير مذكرة شروط وأحكام خاصة بكل صندوق تحتوي على معلومات تفصيلية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الصائب في الاختيار والاستثمار في الصندوق الذي يحقق أهدافه الاستثمارية. وتشتمل مذكرة شروط وأحكام الصندوق على:
/ الأهداف والسياسات المخطط لإتباعها من قبل مدير الصندوق في استثمار أموال المشتركين.

المعلومات المتعلقة بصناديق الاستثمار

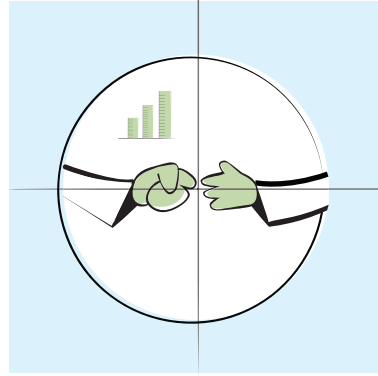
تتوافر معلومات مختلفة عن صناديق الاستثمار من مصادر متعددة، وتختلف هذه المعلومات بحسب طبيعتها، فمدير الصندوق يحرص على إبراز الصورة الإجمالية للصندوق من خلال نشرات مختلفة تتضمن معلومات وافية وتحتوي في الغالب على ما يلي:

- معلومات عامة عن الصندوق مثل تاريخ الإنشاء، وعملة الصندوق، وسعر الوحدة عند التأسيس، وسعرها الحالي، ورسوم الاشتراك، ومواعيد الاشتراك، والحد الأدنى للسحب أو الإضافة، ومدة السداد عند السحب وما إلى ذلك.

- معلومات عن مدير الصندوق، وطبيعة الصندوق وهدفه، وسجل أدائه التاريخي، وتوزيع أصوله، وبعض الإحصاءات عن عوائده ومخاطره، وغير ذلك من المعلومات التي تختلف فيما بين الصناديق وتباين بحسب طبيعتها وما يجب أن يعرفه المستثمر عنها.

أما المعلومات الخاصة بأسعار الوحدات للصناديق فيمكن متابعتها من خلال عدد من المصادر منها:

1. موقع «تداول» الإلكتروني أو منشوراته (www.tadawul.com.sa).
2. موقع الشركة (الشخص المرخص له من هيئة السوق المالية) مدير الصندوق أو منشوراته.
3. الصحف والمجلات وباقي المطبوعات الاقتصادية.



2. المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها استثمارات الصندوق.
3. الرسوم والمصاريف المعتمدة.
4. مجلس إدارة الصندوق.
5. مراجع الحسابات المعتمد من مجلس إدارة الصندوق.
6. أسماء أعضاء اللجنة الشرعية و المقابل المادي لاستشارتهم في حال كون الصندوق يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
7. شروط الاشتراك والاسترداد التي تحدد فترة الاشتراك والاسترداد المسموح بها والمبالغ الدنيا للاشتراك أو الاسترداد.
8. أيام التقويم لأصول الصندوق وأيام شراء الوحدات أو استردادها.
9. المؤشر: يقارن مدير الصندوق أداء الصندوق بأداء مؤشر معين يحدّد عند إنشاء الصندوق، ويختار مدير الصندوق المؤشر بناءً على نوعية استثمارات الصندوق من الناحية الجغرافية أو من ناحية نوع الأدوات المالية المستثمر فيها.

لمزيد من المعلومات، نرجو عدم التردد في مراسلتنا على العنوان التالي:

هيئة السوق المالية

برج الفيصلية، طريق الملك فهد

الرياض، المملكة العربية السعودية

ص.ب. 220022 الرياض 11311

الرقم المجاني 111 245 800

مركز الاتصال 3000 205 | 00966

فاكس 490 6599 | 00966

البريد الإلكتروني info@cma.org.sa

جميع الحقوق محفوظة ©

كما يمكنكم زياره موقعنا الالكتروني على الشبكة الدولية على العنوان التالي

www.cma.org.sa

هيئة-السوق-المالية،السعودية

FALCOM فالكم



هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

